

## أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة

أحمد الهادي أبوقرين      أ. علي عمر بعيو      د. عبد الناصر محمد أبوزقية  
باحث أكاديمي      كلية التقنية الطبية-مصراته      جامعة مصرته

[buzgaia2006@gmail.com](mailto:buzgaia2006@gmail.com)

[ahmedalhadi33yy@gmail.com](mailto:ahmedalhadi33yy@gmail.com)

[aliomerb@yahoo.com](mailto:aliomerb@yahoo.com)

### الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات المدرجة في بورصة عمان، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم بالجانب العملي الاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، حيث تم جمع البيانات واستخراج قيم المتغيرات من التقارير السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية على شبكة الأنترنت، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان والبالغ عددها 46 شركة، واشتملت عينة الدراسة على عدد 20 شركة منها تتوفر لديها البيانات المطلوبة للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة يؤثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات. ولا يوجد تأثير لعدد الأعضاء الغير ماليين بلجنة المراجعة وعدد الاجتماعات للجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات، كما توصلت الدراسة لعدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.

**الكلمات المفتاحية:**  
مجلس الإدارة، لجنة  
المراجعة، الأداء  
المالي

### 1. المقدمة:

إن ما تعرض له الاقتصاد العالمي من ازِمات متلاحقة في العقود الماضية، قد أدى ذلك إلى الاهتمام الكبير بموضوع الحوكمة، حيث أن تطبيق آليات الحوكمة له أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، وتعتبر الحوكمة عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، ويعد مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من آليات تطبيق الحوكمة حيث تقوم بعدد من الوظائف المهام التي تحددها التشريعات خاصة منها قوانين الشركات.

حيث يعمل مجلس الإدارة على تحقيق التوازن بين مصلحة الشركة وحماية المستثمرين، لأنه يلعب في صنع القرارات في الشركة، ويمثل مجلس الإدارة رقابة داخلية على الإدارة التنفيذية، ويؤدي مجلس الإدارة دوراً مهماً في حماية حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة هو المسؤول الأول أمام الجمعية العمومية عن حماية حقوق المساهمين والمحافظة عليها (برودي، عبد اللطيف، 2016).

ونظراً للتوسع الاقتصادي والتطور والنمو في عالم الأعمال أدى إلى ظهور ما يعرف بلجنة المراجعة والتي تتكون من مجموعة أعضاء مهمتها الاشراف على مراجعة جميع العمليات التي تحدث بالشركة والاشراف على عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتوطيد العلاقة بينهما بما يخدم صالح الشركة.

### 1 الدراسات السابقة:

• **برودي، عبد اللطيف (2016): "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة"**: هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي الفرنسي، وتهتم الدراسة بتحليل أثر الخصائص التالية: حجم المجلس، استقلاله، تراكم مهام المدير العام ورئيس المجلس، استقلال وخبرة لجنة المراجعة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى كأداة لتحليل بيانات الدراسة المستخرجة من الوثائق المرجعية لشركات العينة في الفترة من (2010-2014)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المالي، وعلاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين هيكل مجلس الإدارة والأداء المالي، وعلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين خبرة لجنة المراجعة ومؤشر

توبين، كما يوجد علاقة سالبة وغير ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي، وعلاقة موجبة وغير ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي.

- **عبد المنعم وآخرون (2017):** "أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار تقرير المدقق"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار تقرير المدقق، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل الانحدار التجميعي لقياس العلاقة بين المتغيرات، كما تم التأكد من ملائمة النموذج من خلال التوزيع الطبيعي، والارتباط الذاتي، وتمثلت عينة الدراسة بالشركات المساهمة الأردنية خلال الفترة (2011-2012)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة، لهذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يمثل كافة المساهمين وعلية بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
- **الشاهد، الكردي (2017):** "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة الأرباح دليل من البنوك التجارية الأردنية"، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وبين تمهيد الدخل كمقياس لجودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، تكونت العينة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (31) بنكا وبعده (19) مشاهدا للفترة من (2007-2013)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية هامة بيم المتغيرات الأخرى (فصل الملكية، وحجم لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، واستقلالية مجلس الإدارة) وبين جودة الأرباح.
- **حمود (2018):** "أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، هدفت هذه الدراسة للتعرف على خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2014-2016)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: مؤشر خصائص لجان التدقيق، واستقلالية أعضاء لجان التدقيق، واجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين تبين عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم لجان التدقيق، الخيرة المالية والمحاسبة لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **محمد (2018):** "تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح"، هدفت هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح وذلك بالتطبيق على الشركات المشتركة المصرية والتي تشارك في ملكيتها الدولة من خلال الشركات القابضة التابعة لبعض الوزارات، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أسلوب الدراسة التطبيقية، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على بيانات عينة عشوائية من الشركات المشتركة بلغت (37) شركة من عدة قطاعات اقتصادية بإجمالي مشاهدات (227) مشاهدة خلال سلسلة زمنية من (2007-2017)، حيث تم استخدام مصفوفة الارتباط سبيرمان والانحدار اللوجستي لاختبار فروض الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى التزام الشركات بقواعد الحوكمة المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما توجد علاقة بين هيكل الملكية الحكومية وعدد أعضاء المجلس الممثلين لهذه الملكية وحجم الشركة وبين الأرباح بالشركات المشتركة في حين لا يوجد تأثير لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح.
- **دراسة Alrawashedh et al., (2020) بعنوان:** The Effect of Board of Directors and Audit Committee Characteristics on Company Performance in Jordan. هدفت الدراسة لأجراء دراسة مقارنة لتقييم أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على أداء شركات مختارة في الأردن خلال الفترة بين (2015-2019)، على عينة تتكون من (140) شركة من الشركات المدرجة بورصة عمان. تمثل هذه الشركات حوالي 60% من الشركات المدرجة في الأردن. بالنظر إلى آثار لجنة

المراجعة وخصائص مجلس الإدارة على أداء الشركة تم تحديد إجمالي سبعة (7) متغيرات: مجلس إدارة مستقل، اجتماعات مجلس الإدارة، حجم المجلس، الهيكل القيادة وحجم لجنة المراجعة ولجنة المراجعة المستقلة مع إتيان لجنة المراجعة. تم تقييم خصائص أداء الشركات عن طريق مقياس (ROA) للأداء المحاسبي. وأظهرت النتائج أن المتغيرات التالية مجلس إدارة مستقل، خبير في لجنة المراجعة كان لها تأثير إيجابي على قدرة أداء الشركات المختارة. كما تم الكشف عن أن لجنة المراجعة المستقلة مع حجم مجلس الإدارة ذي القدرات الأصغر يمكن أن تعزز إمكانات أداء الشركات. بالإضافة إلى ذلك لم يتم الكشف عن أي اختلاف كبير في أداء الشركات من حيث تكرار اجتماعات مجلس الإدارة وهيكل القيادة. يمكن أن يؤثر مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أداء الشركات في الأردن.

- **دراسة محمد (2021) بعنوان: أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية مان على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية أعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وتركز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) ، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من) العائد على الأصول، والعائد على السهم (كمؤشرات للأداء المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد الاختبار فرضيات الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكا خلال الفترة (2010-2019). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، بينما كان للمتغير المتمثل بتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة كان لها تأثير إيجابي مهم إحصائياً على العائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، وحيث كان للمتغير المتمثل بتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة تأثير سلبي مهم إحصائياً على العائد على الأصول والعائد على.

## 2 مشكلة الدراسة:

إن كبر الشركات وتوسع عملياتها أدى إلى انفصال الإدارة عن الملاك وقيام أشخاص من غير الملاك بإدارة هذه الشركات ما يعرف "نظرية الوكالة"، وأدى الانفصال بين الملاك والإدارة إلى ضرورة إيجاد قوانين تحكم هذه التصرفات وتنظم العلاقة بين الأطراف، فبدأ الاهتمام بحوكمة الشركات لكونها نظام ضابط لأعمال الشركات وموزع للحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات (الماصير، 2013).

وترتكز الحوكمة الجيدة على مجموعة آليات منها مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتقديمه تم استخدامها بشكل الذي يحقق أهداف الشركة، حيث يقوم بنبابة على المستثمرين بمساءلة المديرين (درويش، 2007).

وفي المقابل تقوم لجنة المراجعة بمهام الأشراف على عملية المراجعة لعمليات الشركة سواء المراجعة الداخلية أو المراجعة الخارجية، حيث تقوم بالأشراف على عملية المراجعة وتدليل الصعاب التي قد تواجه المراجعة الداخلية أو المراجعة الخارجية، كما أنها تعد حلقة الوصل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، حيث أنها تعطي المراجعة الداخلية مزيد من الاستقلالية عن إدارة الشركة، كما أنها تساهم في زيادة استقلالية المراجع الخارجي وتدليل الصعاب التي قد تواجهه.

وبناء على ما تقدم فيمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

**ما مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة؟**

## 3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات المدرجة في بورصة عمان.
- 2- دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات المدرجة ببورصة عمان.

## 4 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات.

ويندرج تحته الفرضيات الفرضية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات "

الفرضية الفرعية الثانية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء الغير مالبيين بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات "

الفرضية الفرعية الثالثة:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات "

الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية لرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.

ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات "

الفرضية الفرعية الثانية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات "

الفرضية الفرعية الثالثة:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات "

**5 أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تعد من أهم دعائم حوكمة الشركات، ويعتبر مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من الأدوات الرقابية الفعالة على التقرير عن أداء الحالي والمستقبلي للشركة، وبالتالي كلما ازادت جودة المراجعة كلما ازادت درجة الموثوقية والاعتماد على البيانات المنشورة وبالتالي صحة القرارات لذي مستخدمى هذه القوائم، فهي تفيد العديد من الأطراف التي لها علاقة باستخدام التقارير المالية، كما تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها بتقديم معلومات إضافية ومهمة في مجال التخصص.

**6 منهجية الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام البيانات الثانوية المتمثلة في ما ورد بالدراسات والبحوث المتعلقة بدور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ضمن حوكمة الشركات وعلاقة خصائص كل منهما بالأداء الشركة، كما تم الاعتماد على البيانات بالجانب العملي وذلك بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، حيث تم جمع البيانات واستخراج قيم المتغيرات الموجودة بالتقارير السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية على شبكة الأنترنت (<http://www.ase.com>) (<http://www.sdc.com>) ، (<http://www.mubasher>))، ويمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان والبالغ عددها 46 شركة، اشتملت عينة الدراسة على عدد 20 شركة منها تتوفر لديها البيانات المطلوبة للدراسة، وتم بناء الجانب النظري للدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والتي من خلالها نستطيع تكوين الإطار النظري.

**7 مجلس الإدارة:**

أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، وإن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تشكل عنصراً مهماً لتقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي، وقد أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة (أبو حمام، 2009)، ويعد وجود مجلس إدارة إحدى أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة، وتعتبر لجنة المراجعة من المفاهيم الحديثة، لزيادة المصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة.

يعتبر مجلس الإدارة من الأطراف الأساسية والمهمة في الشركة، وهذا راجع إلى دور كل منهما المهم في إدارة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها.

يمكن تعريفه "هو الهيئة العليا التي تحكم الشركة يتم اختياره من مجموعات مختلفة من المساهمين، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، يتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في المنظمة" (إلياس، 2015، ص41).

### 1.8 دور مجلس الإدارة ضمن حوكمة الشركات:

يعتبر مجلس الإدارة أحد أبرز آليات الحوكمة التي تشرف على عمل الإدارة في الشركة، ونظر لأهمية الدور الذي يفترض أن تقوم به مجلس الإدارة ضمن حوكمة الشركات، فرضت التشريعات وتقارير الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في معظم الدول على الشركات المساهمة تشكيل مجلس إدارة، وحددت تركيبة ومؤهلات أعضائه واللجان المنبثقة منه (علي، 2012)، ويشكل مجلس الإدارة حجر الأساس في الإشراف على الشركة وتشكيل أنظمة الرقابة، بالإضافة إلى ممارسة دورة كوكيل عن المساهمين، كما يقوم بمراقبة الإدارة العليا وتقييم أدائها باستمرار (الشاهد، الكردي، 2017).

من منظور نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة هو الآلية التي يمكن بواسطتها تهذيب سلوك كبار المديرين، شريطة أن تجد هذه الآلية التركيبية المثلي للقيام بهذا الدور الرقابي الفعال المتمثل في تقضي أصحاب القرار الأعلى مستوى في الشركة، ومن أجل القيام بهذا الدور، ويجب أن يراعى التوازن بين أعضاء مجلس الإدارة فيما يخص المهارات والخبرات الشخصية والإدارية الخاصة بطبيعة الصناعة وبيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة، كما يجب أن يتوافر التوازن بين المديرين التنفيذيين ضمن تشكيلة المجلس (برودي، عبد اللطيف، 2016).

ونظرا لأهمية مجلس الإدارة وأثرها على أداء الشركة وسياساتها والقرارات التي تتخذها الإدارة التي تتضمن اختيار السياسات المحاسبية، فإن حوكمة الشركات تعني ببساطة وبصفة محددة أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة، كما أن إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري وعلى تركيز اهتمام المديرين على تحسين أداء الشركة، وينبغي أن يعمل على ضمان استبدال المديرين الذين يخفقون في أداء أعمالهم (درويش، 2007).

### 2.8 خصائص مجلس الإدارة:

فيما يلي الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في مجلس الإدارة مما يؤدي إلى تحقيق فاعلية أداء المجلس وهو ما يترتب عليه ممارسة جيدة لحوكمة الشركات وتتمثل في التالي:

#### ● استقلال مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوى يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة (إلياس، 2015)،

ومن منظور نظرية الوكالة، فإن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يعتبر أمر هام في الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، ويشير استقلال مجلس الإدارة بأنه الوضع الذي يكون فيه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ليس لهم علاقة بالإدارة التنفيذية للشركة (محمد وآخرون، 2017).

حيث تشكل الاستقلالية من أبرز خصائص النوعية التي يتمتع بها مجلس الإدارة كآلية رقابية وإشرافية فعالة على عمل إدارة الشركة، ويعتبر وجود الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، التي تعزز من حيوية وكفاءة مجلس الإدارة، وتقلل من احتمال التواطؤ على سرقة ثروة المساهمين من قبل المديرين، على عكس الأعضاء الداخليين الذين يعتبرهم أعضاء تابعين لا يشجعون على خلق القيمة ولا يستطيعون معاقبة المدير مخافة أن تضيق منهم المنافع الشخصية التي يمكنهم الحصول عليها (برودي، عبد اللطيف، 2016).

• حجم مجلس الإدارة:

لم تتفق الدراسات المحاسبية على الحجم المثالي لمجلس الإدارة، فهناك اتجاهين مختلفين يتمثل الاتجاه الأول في أن المجالس ذات الحجم الكبير تكون أقل فعالية من المجالس الصغيرة، وذلك يعود إلى الصعوبات الخاصة بالتنسيق فيما بين الأعضاء في المجلس، بالإضافة إلى أن المجالس الكبيرة تلقي تبعية الرقابة ومتابعة الأعمال على غيره من الأعضاء، وأن حجم المجلس الصغير قد يكون أفضل وذلك لسهولة اتخاذ القرار والتنسيق إضافة إلى حجم المشاكل أقل، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى جعل المجلس أكثر فعالية وأقل تأثيراً بالمدير التنفيذي، أما الاتجاه الآخر أن مجلس الإدارة الكبير قادر على إعطاء الوقت والجهد اللازم للرقابة والإشراف على الإدارة، بينما مجلس الإدارة الذي يتكون من عدد قليل من الأعضاء يبذلوا وقتاً وجهداً أقل (الشاهد، الكردي، 2017).

وحتى يتحقق التوازن في حجم مجلس الإدارة، يجب أن يكون حجم المجلس معتدلاً وملائماً لاضطلاعهم بمسئولياتهم، بحيث لا يكون كبير جداً إلى الحد الذي يعطل عملية اتخاذ القرار المناسب، ولا صغيراً إلى الحد الذي لا يستطيع معه القيام بمسئولياته على النحو الجيد (نصر، 2017).

• هيكل مجلس الإدارة:

هناك كثير مما يجب أن يقال بشأن منح مسؤوليه إدارة الشركة إلى مجلس إدارة بدلاً من مدير معين، وقد يتولى المجلس الإشرافي مسؤولية تعيين (أو فصل عند الضرورة) أعضاء مجلس الإدارة، ولكن يجب حدوث ذلك بسبب قوي، ومن المنظور العملي قد يلعب مجلس الإدارة الذي يمكن استشارته في ما يتعلق بالتعيينات دوراً ملحوظاً في عملية الاختيار، وقد يتمتع المجلس الإشرافي بسلطات محددة ولكن محدودة تكفي لضمان أن تصبح الإدارة فعلاً مسؤولة، لكن هذه السلطات ليست قوية لدرجة السماح بالتدخل في السير الطبيعي لمجريات العمل، ويمكن مساعدتها في هذه المهمة بواسطة إنشاء لجنة مراجعة وقد تساعد هذه الوسيلة المقتبسة من نظم الولايات المتحدة وإنكتر المجلس الإشرافي للتعامل مع الحسابات بمزيد من التفاصيل واكتساب بالموارد المالية في الشركة ويصعب وضع قواعد ثابتة تتعلق بتكوين المجلس الإشرافي أو الأسلوب الذي يجب استخدامه عند الانتخاب أو التعيين، وإذا تم اتباع النموذج الألماني سيضم هذا المجلس بعض ممثلي الموظفين الذين تم انتخابهم، وليس بالضرورة وجود ممثلين للموظفين فغيابهم لن يضعف من النظام المزوج لمجلس الإدارة، وهناك ترتيب آخر بديل وهو الاشتراك في عملية الاختيار، كما يحدث في هولندا (درويش، 2007).

**3.8 مهام مسئوليات مجلس الإدارة:**

تتلخص مهام مجلس الإدارة في الآتي (إلياس، 2015):

1. الأشراف: يعتبر مجلس الإدارة هيئة تتكون من مجموعة من الاستثمانيين الذين يشرفون على أداء المدير التنفيذي، وذلك عن طريق إما وضع الخطط والاستراتيجيات وتحديد الأهداف، وإما إطلاق يد المدير التنفيذي والاكتفاء بالتوجيهات، وذلك على شكل تمرير الخطط والقرارات التي تصدر عنه أو التعليق عليها وتعديلها.
2. الرقابة: ترصد مجلس الإدارة وأداء الشركة لتتأكد من سير الأمور في اتجاه تحقيق مصلحة أصحاب الشركة، في إطار قانوني متفق عليه.
3. الحوكمة: تتمثل في صياغة الخطوط العريضة لسير الأمور في الشركة لتحقيق مجموعة من الغايات النهائية، على أساسها وجدت المؤسسة، يتم هذا داخل حدود وقيود معينة، ينبثق عن سلطة الحوكمة ما يسمى بالتوصيات.
4. الفصل بين الغايات والوسائل: تنقسم المواضيع التي يتعامل معها مجلس الإدارة إلى نوعين الغايات والوسائل، أما الغايات يقصد بها الغاية من وجود الشركة ومالكها، حيث غاية أصحاب الشركة في تحقيق عائد جيد على استثمار رأس المال، والوسائل من وجهة نظر أصحاب الشركة، تعبر الأهداف والاستراتيجيات التي يمكن ترك تحديدها للمدير التنفيذي، التي يختارها في سبيل تحقيق الغايات.

#### 4.8 الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة:

حيث نصت مبادئ حوكمة الشركات الدولية والعديد من لوائح الحوكمة بالدولة العربية على العديد من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وتتمثل في التالي (الشمري، 2008):

- 1- اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والاشراف على تنفيذها، تتمثل في:
  - وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها.
  - تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجياتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية.
  - الاشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
  - وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.
  - المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية والوظيفية بالشركة واعتمادها.
- 2- وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والاشراف العام عليها، وتتمثل في (سليمان، 2006)
  - وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المصالح المحتملة لكل من أعضاء مجلس والإدارة التنفيذية والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأشخاص ذوي العلاقة.
  - التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.
  - التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية على أعلى المستويات.
  - المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.
- 3- وضع نظام حوكمة الخاص بالشركة، بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة، والاشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
- 4- وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعصوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.
- 5- وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة واضحة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم ويجب أن تغطي هذه الأساسية بوجه خاص، الاتي:
  - آليات تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود.
  - آليات تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.
  - آليات مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم.
  - قواعد السلوك المهني للمديرين والعاملين في الشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح.
- 6- وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.

#### 5.8 سلطات مجلس الإدارة:

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في حياة الشركة، وحتى لا يندفع الغير وينخرط في معاملات، قد تكون خارج اختصاصات عضو مجلس الإدارة أو ممثل الشركة أيا كان، يجب على الشركة من خلال ممثليها أيضا أن يقوموا بشهر عقد تأسيسها ونظامها الأساسي الذي يتضمن أبعاد وحدود اختصاصات أعضاء مجلس الإدارة، وحكمة ذلك تكمن في أن تكون هذه اختصاصات حجة على الغير ممن يتعامل مع ممثلي الشركة، ويجب ألا تشارك الشركة في خداع الغير حسن النية، حتي وإن كان بحسن نية، إذ في هذه الحالة ينصرف لأثر التصرف الذي يجريه ممثل الشركة على الشركة، ومثال ذلك أن تساهم الشركة في وضع المدير في وضع يظهر فيه أنه يمثل الشركة في القيام بعمل ما على الرغم من وجود قيود وارده بالنظام الأساسي للشركة تمنعه من القيام بهذا العمل.

وفي الدول ذات النظام الانجلو أمريكي يمكن تقسيم السلطات المخولة لمجلس الإدارة سواء من قبل القانون أم من قبل النظام الأساسي للشركة إلى قسمين ألا وهما:

- 1- سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الشركة.
- 2- صلاحيات إدارية تجاه المديرين التنفيذيين، وتشمل انتداب وتعيين المديرين، أو إقالته، وتحديد المديرين، والتعويض وأخيراً تقييم أداء المديرين.

حيث يتمتع مجلس الإدارة ببعض السلطات الخاصة منها دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد، وكذلك سلطة مجلس الإدارة في إصدار الكفالة والضمان باسم الشركة ضماناً للوفاء بدين على الغير لمصلحة شخص آخر أيضاً من الغير.

#### 6.8 علاقة خصائص مجلس الإدارة بالأداء المالي للشركة:

يتحمل مجلس الإدارة أعباء عديدة في سبيل القيام بدوره في حماية حقوق كافة المتعاملين مع الشركة، حيث يتم الاعتماد على خصائص مجلس الإدارة والتي اقرتها العديد من قواعد الحوكمة في دول العام المختلفة، في اتخاذ القرارات التي تنعكس على مصلحة الملاك بالإيجاب وتسهم ذلك في تحسين الأداء المالي للشركة (محمد، 2018).

#### 8 لجنة المراجعة:

إن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة وتتمثل المهمة الأساسية للجان المراجعة في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعالية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بكفاءة عالية. عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين لجنة المراجعة بأنها "لجنة مكونة من مديرين الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة وكذلك الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (الشواربي، 2018، ص 24). كما عرفت بأنها "هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع" (علي، 2017، ص 28).

#### 1.9 دور لجنة المراجعة ضمن حوكمة الشركات:

تعد لجان المراجعة من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة وأحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات، فهي المكون الأساسي في التأكد على جودة التقارير المالية، والرقابة الداخلية الفعالة (برودي، عبد اللطيف، 2016)، حيث تعتبر لجنة المراجعة أداة جيدة من أدوات الحوكمة، فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية (سامي، 2009)، وتعتبر لجنة المراجعة من أهم الوسائل والآليات التي تساعد في تحقيق مبادئ الحوكمة الشركات، وما سبترتب عليه من زيادة الشفافية وجودة المعلومات المالية خدمة لمستخدميها (عطية، 2018).

#### 2.9 خصائص لجنة المراجعة:

إن خصائص لجنة المراجعة تتمثل في الآتي (عبد الله، 2016):

- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:

في الواقع العملي يوجد هناك شبه اتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لما لهم استقلالية عن إدارة الشركة حيث أن مقدرة أعضاء مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الشركة تتأثر بدرجة كبيرة على درجة الاستقلالية المتوافرة في الأعضاء، وقد عرفت بورصة نيويورك للأوراق المالية عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه ذلك الشخص الذي يتحرر في أي علاقة من وجهه نظر مجلس الإدارة قد تتدخل وتؤثر على حكمه المستقل عند ممارسة دوره كعضو لجنة مراجعة والأكثر من ذلك فإن لجنة الشريط الأزرق قامت بوضع تعريف محدد للاستقلال بالنسبة للأعضاء الذين ينضمون إلى لجان المراجعة حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة، يتم اعتبارهم مستقلين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم:

1. ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
2. ألا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
3. ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
4. ألا يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

• توافر الكفاءة المالية والمحاسبية:

توافر الاستقلالية في عضو لجنة المراجعة لا يعتبر ضمانا كافيا للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعة على القيام بوظائفهم بل يشترط أيضا أن يتوافر في عضو اللجنة الكفاءة المالية والمحاسبية وذلك لطبيعة عمل اللجنة من حيث الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية والاختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة والتي تتطلب توافر مستوى معين من الكفاءة، حيث أن تعقد الأمور المالية في الواقع العملي وتعقد هياكل رأس مال الشركات والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية كل هذا يوضح أهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة المراجعة.

• المؤهلات والخبرة:

إن توفر المؤهلات والخبرة العملية يعتبر محددًا مهما في دعم فاعلية لجنة المراجعة، وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الخبرة العملية والقدرة على قراءة القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمرا حيويًا في هذا المجال، وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب قواعد بورصات الأوراق المالية بشكل حازم أن تكون هذه المهارات لدى أعضاء لجنة المراجعة (عطية، 2018).

ولقد حدد قانون (Sarbanes-Oxley) مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمؤهلات والخبرة وهي (عطية، 2018):

1. أن يكون عضو لجنة المراجعة مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة.
2. أن يكون له معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبكيفية إعداد القوائم المالية.
3. أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.
4. أن يكون على معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة.

• دورية اجتماعات لجنة المراجعة:

عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام تعتبر مقياسا مهما على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسؤوليات وعدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يتوقف على حجم مسؤولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة ومن بين البنود التي يجب أن تبحث في هذه الاجتماعات تقييم المراجعين الخارجيين خلال فترة قيامهم بالمراجعة وبنبغي للجنة المراجعة أيضا أن تجتمع مع مدير المراجعة الداخلية والإدارة في جلسات منفصلة لمناقشة أي موضوعات تعتقد لجنة المراجعة ضرورة بحثها في نطاق محدود، وبالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام أو على أساس ربع سنوي كما أوصت لجنة (Tread (way Commission .

3.9 أسباب ظهور لجان المراجعة:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور لجان المراجعة لعل أهمها ما يلي (علي، 2017):

- 1- تزايد المخالفات وحالات الغش المالي.
- 2- التطبيق المخالف للمعايير والمبادئ المحاسبية.
- 3- تعارض المصالح التي قد تحدث بين الإدارة وجودة التقارير المالية.
- 4- قصور الاتصال بين معدي القوائم المالي ومستخدميهما في سوق الأوراق المالية.
- 5- ضعف نظم الرقابة الداخلية.
- 6- ضغوط الإدارة على المراجع للتأثير على حيادية رأيه.

7- نقص مصداقية التقارير المالية.

8- نقص استقلالية المراجع.

#### 4.9 مهام لجنة المراجعة:

تتلخص مهام لجنة المراجعة في الآتي:

1- مسؤوليات متعلقة بعملية المراجعة الخارجية (حمادة، 2005):

- يجب على لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بعملية المراجعة الخارجية القيام بما يلي:
- تعيين وتحديد اتعاب المراجع الخارجية ومدى الاحتفاظ به على أساس تقييم أدواته.
- النظر في خطط المراجعة الخارجية وطرق وجداول برامج العمل.
- التأكد من أن المراجعة الخارجية تكمل كافة جوانب خطة المراجعة.
- المحافظة على استقلال المراجع الخارجي ومعالجة أي أمور قد تفسد هذا الاستقلال.
- التأكد من أن الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتها بشكل سليم من قبل الإدارة.
- التأكد من أن المراجع الخارجي له علاقة سليمة مع مسؤولي الشركة.

2- مسؤوليات متعلقة بإعداد القوائم المالية:

يجب على لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بإعداد القوائم والتقارير المالية النظر في القوائم المالية وتقرير المتعلق به والقيام بما يلي (المومني، 2010):

- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.
  - النظر في السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغيير يطرأ في هذه السياسات.
  - النظر في أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات المراجع الخارجي.
  - متابعة القضايا التي يثيرها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لضمان معالجتها بشكل سليم.
  - استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة والنظر إلى مدى توفر المعلومات التي يحتاجها مستخدمين هذه القوائم.
- 3- مسؤوليات متعلقة بنظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:
- تختص لجنة المراجعة في مجال مسؤوليات المتعلقة بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ما يلي (علي، وشحاته، 2003):

- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فاعليتها والعمل على تحسينها وتطويرها.
  - تقديم الاقتراحات الملائمة بصورة تؤدي إلى زيادة فاعلية وجودة عملية الرقابة الداخلية.
  - متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل والتحقق من أن هذه الأنظمة توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.
  - دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية وإجراءات المراجعة الداخلية.
- 4- مسؤوليات متعلقة بإدارة المراجعة الداخلية:

- تتولى لجنة المراجعة المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة الداخلية ما يلي (حمادة، 2005):
- المشاركة في تعيين المراجع الخارجي وضمان أن وظيفة المراجعة الداخلية تعمل وفقاً للمعايير المهنية.
- دراسة خطة عمل المراجع الداخلي والتأكد من أن الإدارة توفر كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها من حيث كفاءة الموظفين والمكافأة المتعلقة بهم.
- مناقشة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي أو الإدارة.
- النظر في أي مسائل قانونية تؤثر على الشركة.
- مراجعة الأداء العام للمراجعة الداخلية ودراسة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية وإجراءات الداخلية.
- ضمان وجود اتصالات جيدة بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.

## 5- مسؤوليات متعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

يتعين على لجنة المراجعة تجاه مسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين القيام بما يلي (لبيب، 2012):

- مناقشة الإجراءات التي تتبعها الشركة المتعلقة بكيفية اكتشاف وتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة من قبل القضايا المؤكدة وغير المؤكدة والخاصة بعدم الالتزام بالقوانين.
- مناقشة المستشارين الذين تسعين بهم الشركة في الشؤون القانونية والضريبية التي لها تأثير مباشر على عمليات الشركة والقوائم المالية.
- مناقشة المراجعين الداخليين والمراجع الخارجيين في مدى مناسبة الأنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالشركة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها.

### 5.9 علاقة لجنة المراجعة بالأداء المالي:

تشرط قواعد الحوكمة أن يتم تكوين لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة ذوي الخبرة المالية في ظل تكوين المجلس من أعضاء يمثلوا الملاك وأعضاء غير تنفيذيين، إن لجنة المراجعة لها دور فعال في تحسين جودة التقارير المالية وبالتالي يؤثر على الأداء المالي للشركة، حيث أن اللجنة تكون أداة لمراقبة نظام الرقابة في الشركات المساهمة، وقيامها بممارسة ضغوط على الإدارة لكي تعمل لصالح المساهمين، وتعمل للحد من حالات الغش والتلاعب.

### 9 الأداء المالي للشركة:

يمثل تقييم الأداء المالي تحديد وتعريف الكيفية التي من خلالها هذا الأداء، كما أنه يمثل عمل خطة لتحسينه وتطويره، وعندما يطبق تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، فإنه لا يوضح مستوى الأداء المالي الحالي فقط، وإنما يكون له انعكاسات إيجابية على الأداء المستقبلي المتوقع.

وأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للشركة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط، لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

حيث أن تقييم الأداء هو عملية تهدف إلى قياس النشاط الفعلي، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل، وأكفاً ما أمكن اتباعه لتقيق تلك النتائج والأهداف (المطيري، 2011).

### 11 الدراسة العملية:

#### 1.11 مجتمع وعينه الدراسة:

تم الاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، حيث تم جمع البيانات واستخراج قيم المتغيرات الموجودة بالتقارير السنوية وفق موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية على شبكة الإنترنت (<http://www.sdc.com> <http://www.mubasher> <http://www.ase.com>)، ويمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان والبالغ عددها (20) شركة، خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، والتي تتوفر لديها البيانات المطلوبة للدراسة.

#### 2.11 الأساليب الاحصائية المستخدمة:

1- نموذج تحليل الانحدار الخطي (Linear Enter Regression-Mode) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### تحليل الانحدار المتعدد:

قبل القيام بتطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يتوجب التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال استخدام اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) وذلك باحتساب معامل التباين المسموح (Tolerance) ومعامل تضخم التباين (Variance Inflation) (VIF) Factor) للمتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزايد قيمة التباين المسموح به عن (0.05) وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10) (Gujarati, 1988) ويتبين من الجدول رقم (1) الذي يلخص الاختبارات المذكورة، أن قيم اختبار التباين المسموح تراوحت بين (0.504 و 0.855)، وهي أكبر من (0.05)، فضلاً عن أن قيم اختبار

معامل تضخم التباين كانت اقل من (10) إذ تراوحت بين (1.189 و 1.986)، مما يدل على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة معامل الالتواء كانت بين (-1، 1) مما يدل على التوزيع الطبيعي للبيانات. وبين الجدول رقم (1.3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

جدول رقم (1) اختبار معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

أداء الشركة	Tolerance	VIF	Skweens
أداء الشركة			.062
عدد الأعضاء بلجنة المراجعة	.796	1.256	.614
عدد الغير ماليين بلجنة المراجعة	.529	1.891	.421
عدد الاجتماعات بلجنة المراجعة	.695	1.440	.845
عدد الأعضاء بمجلس الإدارة	.841	1.189	.000
عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة	.504	1.986	-146.-
عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة	.855	1.169	.537

من خلال ما تقدم من اختبارات سابقة تبين أنه لا يوجد مشكلة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، وأنه لا توجد مشكلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة، مما سبق يمكن القول بإمكانية الانطلاق نحو المرحلة الثانية وهي اختبار الفرضيات، وذلك بالتعرف على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة ("عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الغير ماليين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة") على المتغير التابع (أداء الشركة). وبهذا يمكن القول بإمكانية استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الغير ماليين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة) على المتغير التابع (أداء الشركة).

جدول رقم (2) ملخص النموذج b (Model Summary)

النموذج	R	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	Std. Error of the Estimate	Durbin Watson
1	.869 <sup>a</sup>	.754	.591	.28612	1.607

**المتغير المستقل** (عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الغير ماليين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة) **المتغير التابع** (أداء الشركة)

يتبين من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (<sup>a</sup>0.869). كما يتبين ان قيمة معامل التحديد والمحددة بـ ( $R^2$ ) بقيمة (0.754). والذي يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (75.4%) من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع وما يؤكد ذلك قيمة معامل (Adjusted) الذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، وكما هو موضح فقد بلغت قيمته (0.591)، وعليه فإن المتغير المستقل استطاع أن يفسر (59.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذا النموذج. كما تم استخدام اختبار المعنوية الاجمالية لنموذج الانحدار المتعدد. ويقدم الجدول التالي رقم (3) نتائج التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار.

جدول رقم (3) نتائج تحليل التباين

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	2.263	6	.337	34608	.021 <sup>b</sup>
	Residual	.737	9	.082		
	المجموع	3.000	15			

**المتغير المستقل** (عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الغير مالبيين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة).  
**المتغير التابع** (أداء الشركة)

يوضح الجدول رقم (3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائي (F). وتم صياغة فرضياته كالآتي:

**الفرضية الصفرية:** نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي "لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع"  
**الفرضية البديلة:** نموذج الانحدار المتعدد معنوي "يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع"

ومن خلال ما يبيئه الجدول رقم (3) فإنه يتضح وجود معنوية عالية للاختبار (F) مقدرة بـ (4.608) بدرجة حرية (6) وبمستوى الدلالة قدرة بـ (Sig= 0.021) أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وبهذا يكون نموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الغير مالبيين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة) والمتغير التابع (أداء الشركات) ومن هذا المنطلق يمكن القول بعدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن "نموذج الانحدار معنوي" يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع" وعليه فإنه يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع إذ فسر المتغير المستقل ما مقداره (75.4%) من المتغير التابع. وهكذا يمكن القول بأن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع والذي يفترض أن يكون معنوياً، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار والتي تتضح من الجدول التالي.

**جدول رقم (4) اختبار المعاملات (coefficient)a**

Sig	t	Beta	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients	Model
			Std. Error	B	
.028	2.617		1.066	2.79	الحد الثابت
.020	-2.812-	-.521-	.062	-.174	عدد الأعضاء بلجنة المراجعة
.333	1.023	.232	.164	.168	عدد الغير مالبيين بلجنة المراجعة
.157	1.542	.306	.110	.170	عدد الاجتماعات بلجنة المراجعة
.115	-1.744-	-.314-	.110	-.192	عدد الأعضاء بمجلس الإدارة
.756	-.320-	-.075-	.109	-.035-	عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة
.012	-3.131-	-.559-	.113	-.355-	عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة

من خلال الجدول رقم (4) فإن اختبار الإشارة يسعى لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع "الحد الثابت":  
**الفرضية الصفرية:** قيمة الحد الثابت تساوي الصفر.

**الفرضية البديلة:** قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر.

من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (4) فإن معلمة الحد الثابت (Sig=0.028) أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) ولهذا تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص أن "قيمة الحد الثابت تساوي الصفر"، وعليه فإن ظهور معلمة الميل معنوية تعكس أهمية المتغير المستقل في النموذج وإدخال قيمة الحد الثابت في معادلة الانحدار الذي بلغت قيمته (2.791) وفقاً للنموذج التالي:

$$Y = B_0 + B_1 * X_1 + B_2 * X_2 + B_3 * X_3 + B_4 * X_4 + B_5 * X_5 + B_6 * X_6$$

Y: أداء الشركة

X1: عدد الأعضاء بلجنة المراجعة

X2: عدد الأعضاء الغير مالبيين بلجنة المراجعة

X3: عدد الاجتماعات بلجنة المراجعة

X4: عدد الأعضاء بمجلس الإدارة

X5: عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة

X6: عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة

B0: معامل المتغيرات

**3.11 اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الرئيسية الأولى " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة المراجعة ومجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات"**

انتهت عن هذه الفرضية فرضيات فرعية فيما يلي اختباراتها:

**الفرضية الفرعية الأولى:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات "

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (-2.812) ، عند مستوى معنوية (0.020) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات ". كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (-1.174) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع الأداء المالي للشركات نتيجة زيادة المتغير المستقل "عدد الأعضاء بلجنة المراجعة" بوحدة واحدة، أما (β) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (-0.521) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء الغير ماليين بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (1.1023) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.333) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء الغير ماليين بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات ".

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (1.542) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.157) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات ".

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (-1.744) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.115) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ".

**الفرضية الفرعية الخامسة:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (-0.320) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.756) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ".

**الفرضية الفرعية السادسة:**

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (-3.131) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الاجتماعات بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ". كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (-0.355) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع "أداء الشركة" نتيجة زيادة المتغير المستقل "عدد الاجتماعات" بوحدة واحدة، أما (β) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (-0.559) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

مما سبق يتضح وجود دعم متوسط للفرضية الرئيسية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة المراجعة ومجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات"، حيث تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عدد الأعضاء بلجنة المراجعة، عدد الاجتماعات بمجلس الإدارة) على أداء الشركات، بينما تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير (عدد الأعضاء الغير ماليين بلجنة المراجعة، عدد الأعضاء بمجلس الإدارة) على أداء الشركات.

## 12 نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يتعلق بلجته المراجعة:

- 1- يؤثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات.
- 2- لا يؤثر عدد الأعضاء الغير ماليين بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات.
- 3- لا يؤثر عدد الاجتماعات بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات.

كما يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يتعلق بمجلس الإدارة:

- 1- لا يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.
- 2- لا يؤثر عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.
- 3- يؤثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.

## 13 توصيات الدراسة:

- 1- بما أنه حسب نتائج الدراسة لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة فمن الأفضل ألا يكون حجم مجلس الإدارة كبير من أجل تخفيض تكاليف مجلس الإدارة وزيادة فعاليته الإشرافية والرقابية على المديرين.
- 2- ضرورة الاهتمام بلجنة المراجعة لما لها من أهمية في نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إعداد نظام فعال لتقييم أداء لجنة المراجعة وأعضاءها.

## المراجع:

- إلياس، الأشهب (2015)، مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).
- برودي، مفروم؛ عبد اللطيف، مصطفى (2016)، أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، والعدد 2.
- حمادة، طارق عبد العال (2005)، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- حمود، تركي راجي (2018)، أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن).
- الجعفري، فوزية حامد؛ العنقري، حسام عبد المحسن (2007)، اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسع نطاق خدماتها المهنية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 21، العدد 2.
- درويش، عدنان بن حيدر (2007)، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، ورقة بحثية منشورة عبر شبكة المعلومات عن طريق اتحاد المصارف العربية.
- سامي، مجدي محمد (2009)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2.
- سليمان، محم مصطفى (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر.
- الشاهد، ريماء محمود؛ الكردي، امانة على (2017)، أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة الأرباح دليل من البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد العشرون، العدد الأول.
- الشمري، عبد بن حامد (2008)، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، السورية.
- الشواربي، محمد عبد المنعم (2018)، دور دوران أعضاء لجان المراجعة في تحقيق فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المقالة 5، المجلد 22، العدد 7.
- عبد المنعم، أسامة؛ أبو الهيجاء، محمد؛ العفيف، جمال (2017)، أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار تقرير المدقق، المنار، المجلد 23، العدد 3.
- المناصير، عمر عيسى (2013)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية).

- عبد الواحد، حميدة يونس (2017)، الخدمات الاستشارية وتأثيرها على التزام المراجع الليبي الخارجي بقواعد السلوك المهني، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد).
- عبد الله، إنتصار حسين (2016)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- عطية، فاطمة نصر فرج، علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- علي، عبد الوهاب؛ شحاته، شحاته السيد (2003)، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علي، عمر وموسي (2017)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.
- محمد، أحمد سليم (2018)، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشفافية واستمرارية الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث- الجزء الثاني.
- محمد، عبد الله (2021) أثر خصائص مجلس الإدارة على الاداء المالي: دراسة تطبيقية مان على البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال جامعه الشرق الأوسط، عمان.
- محمد، ياسر؛ محمد، هاني؛ آية، رزق (2017)، أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الخامس.
- المطيري، مشغل جهز (2011)، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- المؤمني، محمد عبد الله (2010)، تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان المراجعة وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق سوريا، المجلد، 26، العدد الأول.
- لبيب، ايمن عبده (2012)، إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية؛ دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- نصر، حمادة محمد عبد العاطي (2017)، دور مجلس الإدارة في حماية أقلية المساهمين في شركة المساهمة، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات القانونية).

- Alrawashedh, A., Albawwat, A., Al Zobi, M (2020) The Effect of Board of Directors and Audit Committee Characteristics on Company Performance in Jordan, International Journal of Financial Research, 11(11-2020), P1-15